التعابير التي استخدمها قانون الجنسية . وهكذا فان المعيار الجغرافي لا يمكن اعتماده بموجب الدستور المعدل . .

اما المعيار الجديد فيمكن استخلاصه من الاقوال الرسمية . يقول المدعي العام [وزير العدل] الليبيري ان تعديل الدستور جاء خصيصا « لتسهيل الحصول على شهادات الجنسية من قبل الاشخاص الذين هم من **عرقنا** في جميع انحاء العالم »(٢٤). وورد في حكم صادر عن المحكمة العليا في ليبيريا انه « يحق فقط لاشخاص متحدرين من اصل زنجي ان يصبحوا مواطنين » في ليبيريا(٢٥). ان المقياس المعتمد في منح الجنسية يقوم اذن على اساس عرقي ــ لوني(٢٦) وليس هناك أي بديل لهذا المعيار .

ان حق الجنسية الاسرائيلية امر تقرره كذلك اهداف السياسة العامة للدولة . ان اسرائيل تعلن ، ومعها وقبلها تعلن الحركة الصهيونية ، انها هي المسؤولة عن حماية ما يسمى بـ « الشعب اليهودي » وتمثيله . ويؤكد « اعلان تأسيس دولة اسرائيل » ان الدولة ستكون « مفتوحة للهجرة اليهودية ولتجميع المنفيين [اليهود] . . . »(٢٧). ويقول بن جوريون ان سبب وجود اسرائيل هو انها تهدف الى انهاء حالة النفي التي يحياها « الشعب اليهودي » ، وان مهمة الدولة هي تجميع يهود الشتات في « ارض اسرائيل »(٢٨). وتنفيذا لهذه السياسة ، فقد سارعت اسرائيل لاصدار قانون العودة (١٩٥٠) الذي ينص على انه « يحق لكل يهودي ان يهاجر الى اسرائيل »(٢٩). وفي عام ١٩٥٢ اصدرت اسرائيل قانون الجنسية الذي نص في مادته الثانية (أ) ان « كل مهاجر بمقتضى قانون العودة . . . يكون اسرائيلي الجنسية »(٣٠). شرح محامي اسرائيلي العلاقة الحميمة بين هذين التشريعين بقوله انه بينما « يعطي قانون العودة اليهودي حقا اتوماتيكيا بالهجرة الى اسرائيل » فان قانون الجنسية « يمنح الجنسية فورا لمثل هذا الشخص »(٣١).

ان قانون العودة سواء كان قانون هجرة ام قانون جنسية ، هو قانون تجميع «المنفيين» من « الشعب اليهودي »(٣٢). ان أي يهودي ــ عدا استثناءات ثلاثة ــ له « حق موروث » في العودة الى اسرائيل ، بسبب كونه يهوديا . هكذا قال بن جوريون حين قدم القانون الى الكنيست . ان مثل هذا اليهودي لا يحتاج الى ان يتقدم بطلب للجنسية ، حيث انها تمنح له فورا وبشكل اتوماتيكي . أما اليهودي الذي يأتي لاسرائيل بقصد الزيارة ، مثلا ، فيجب عليه ان « يعلن » في مكان الوصول رفضه للجنسية الاسرائيلية امام موظف اسرائيلي رسمي ، اذا لم يرد اكتساب هذه الجنسية . كما ان اليهودي « العائد » لا يحتاج ان يدلي بيمين الولاء للدولة ، او ان يقيم في اسرائيل لفترة معينة، او ان يتخلى عن جنسيته السابقة .

ان المشكلة التي نشأت من خلال تطبيق القانون في اسرائيل ، كما هي الحال في ليبيريا ، هي « من هو اليهودي ؟ » . تثير هذه القضية عادة نقاشا حادا في داخل اسرائيل وخارجها ، مما حمل البعض على الاعتقاد ان الامر لا بد وانه عسير الفهم او انه حيلة صهيونية خبيثة ، او « بهلوانية قانونية »(٣٣). قد يكون السبب في عدم القدرة على الامساك بجوهر القضية عائدا الى عدم استيعاب كاف لمفهوم « الشعب اليهودي » كما يرد في الادبيات الصهيونية . ان المنظرين الصهيونيين ، ساسة ورجال قانون ، يستخدمون هذا التعبير بالمفهوم السياسي . فهم يؤكدون على ان اليهود « شعب » مثل بقية الشعوب والقوميات الاخرى . ومتى اسسوا دعواهم على هذا النحو ، وصلوا الى النتيجة المترتبة على هذا المفهوم وهي « حق الشعب اليهودي في تقرير المصير » .

يتفق الموقف الاسرائيلي ــ الصهيوني مع الشريعة اليهودية في تعريف اليهودي بأنه المولود لام يهودية او المعتنق للديانة اليهودية . الا ان الخلاف بينهما يبدو ساطعا حين